الإنتربول

تقييم الإنتربول
عن الاحتيال المالي في العالم

أيار / مايو 2024

إخلاء المسؤولية

واتخذ الإنتربول جميع الاحتياطات المعقولة للتحقق من المعلومات الواردة في هذا التقرير. ولكن المواد المنشورة فيه تُعمَّم بدون أي نوع من الضمانات، سواء كانت صريحة أو ضمنية. ويتحمل القارئ مسؤولية تفسير هذه المواد واستخدامها. ولا يمكن على الإطلاق تحميل الإنتربول مسؤولية الأضرار الناجمة عن استخدامها. ولا يتحمل الإنتربول المسؤولية عن استمرار دقة المعلومات المدرجة فيها أو عن محتوى أي موقع إلكتروني خارجي.

ولم يراجَع هذا التقرير رسميا. ولا يعكس محتواه بالضرورة آراء أو سياسات الإنتربول أو بلدانه الأعضاء أو هيئاته الإدارية أو المنظمات المساهمة فيه، كما أنه لا يعني تأييدا له من قبلها. والحدود والأسماء المبينة والتسميات المستخدمة في أيّ من الخرائط لا تعني ضمنا تأييدا أو قبولا رسميا من الإنتربول. وليس في التسميات المستخدمة في هذا التقرير ولا في طريقة عرض مادتها ما يتضمن التعبير عن أيّ آراء للإنتربول بشأن الوضع القانوني لأيّ بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطات أيّ منها، أو بشأن رسم تخومها أو حدودها.

INTERPOL General Secretariat
200, quai Charles de Gaulle
69006 Lyon
France
Telephone + 33 4 72 44 70 00
Fax + 33 4 72 44 71 63
Web: www.INTERPOL.int
E-mail: info@INTERPOL.int

المحتويات

موجز عن الاستنتاجات الرئيسية

تفاقم الاحتيال المالي وتنوعت أشكاله إلى حد بعيد، من حيث كمّ جرائم الاحتيال والأساليب المتبعة في ارتكابها على حد سواء. وفي يومنا هذا، يمثل هذا الاحتيال تهديدا عالميا متفشيا على نطاق واسع.

والاحتيال الذي يشكل مظلة للأنشطة التي "تستهدف تحقيق مكاسب مالية عن طريق اتخاذ إجراءات مدبرة ومخادعة ضد الأفراد وعلى حساب مصالحهم" لا يؤدي إلى إلحاق خسائر مالية كبرى بالأفراد والشركات فحسب، بل يقوّض أيضا الاقتصادات المحلية والعالمية عبر زعزعة الثقة وإضعاف سلامة الأنظمة المالية.

ويشكل تقييم الإنتربول عن الاحتيال المالي في العالم تحليلا معمقا للبيانات التي تحوزها المنظمة عن الجرائم والجناة في هذا المجال، المرتكبة ضد أفراد و/أو شركات، وتحديدا نشرات حمراء و/أو تعاميم للإنتربول متصلة بجرائم الاحتيال المالي. وتشتمل الاستنتاجات الرئيسية لهذا التقييم على:

- أنواع الاحتيال المالي الأكثر تفشيا في العالم هي الاحتيال في مجال الاستثمار، والاحتيال عن طريق الدفع المسبق، والاحتيال الرومانسي، والاحتيال بإصدار أوامر زائفة لتحويل الأموال؛
- يتزايد اعتماد الاحتيال المالي على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تتسم بالعولمة بطبيعتها، ما يعني أن عمليات الاحتيال تُرتكب على الصعيد عبر الوطني وكذلك عبر القارات في أغلب الأحيان؛
- يستغل المجرمون التكنولوجيا الناشئة، ولا سيما الذكاء الاصطناعي من قبيل التزييف العميق (Deepfakes)، من أجل خداع ضحاياهم وإخفاء هويتهم؛
- تفيد المعلومات بأن استخدام "مراكز الاحتيال" أو المجمّعات يتزايد باطّراد، ولا سيما المراكز التي تعوّل على الاتجار بالبشر لإجبارهم على ارتكاب الجرائم. وكُشف هذا الاتجاه في جنوب شرق آسيا، وغرب أفريقيا وشرقها وجنوبها، وأوروبا الشرقية، وأمريكا اللاتينية؛
- الاحتيال في مجال الاستثمار بالعملات المشفرة، وهو أسلوب إجرامي مختلط يجمع بين الاحتيال الرومانسي والاحتيال في مجال الاستثمار وغالبا ما يُرتكب باستخدام العملات المشفّرة، يتفاقم ويتسع نطاقه ويتردد ضحاياه في الإبلاغ عنه؛
- ترتكب الاحتيال المالي في أغلب الأحيان شبكةٌ من المجرمين المتواطئين فيما بينهم وتتراوح درجة تنظيمهم بين جماعات إجرامية منظمة محكمة التنسيق وجماعات إجرامية ضعيفة التنسيق؛
- تترابط الجرائم بشكل متكرر في إطار الاحتيال المالي الذي تشكل فيه الجرائم السيبرية كخدمة وغسل الأموال كخدمة عنصرين هامين لتعزيز قدرات المحتالين من فرادى المجرمين والجماعات الإجرامية على حد سواء؛
- بينما يمكن فهم الأساليب الإجرامية، هناك معلومات أقل عن مرتكبي جرائم الاحتيال وعن "كيفية تنظيم الاحتيال"، وهناك حاجة ملحة لتعزيز جمع البيانات عن الاحتيال المالي وتحليلها من أجل إعداد استراتيجية فاعلة من موقع المطلع

والاحتيال المالي هو جريمة انتهازية تُرتكب بشكل مجهول عبر الحدود. ويظل الإنتربول ملتزما بدعم البلدان الأعضاء في مكافحة الاحتيال المالي على الصعيد العالمي، بدءا بجمع البيانات وتحليل الجريمة ووصولا إلى تقديم الدعم الميداني.

والاستنتاجات الواردة في هذا التقرير هي جزء من مبادرة تحليلية جارية لتقييم التهديدات الإجرامية الراهنة والناشئة من أجل إعداد تقييم الإنتربول عن تهديدات الجريمة على الصعيد العالمي الذي سيُتاح لأجهزة إنفاذ القانون في البلدان الأعضاء في الإنتربول في تشرين الثاني/نوفمبر 2024.

مقدمة

في عالم يزداد رقمنةً وترابطاً، أصبح الاحتيال المالي تهديدا متفشيا ومكلفا للأفراد والشركاء على حد سواء. ويخلّف الاحتيال تبعات سلبية على الصعيد الاقتصادي. وتتطور الأدوات التكنولوجية وتتغير معها الأساليب الإجرامية التي يتّبعها المحتالون الذين يبادرون بسرعة إلى استغلال مواطن الضعف الجديدة ويكيّفون تكتيكاتهم للالتفاف على التدابير الأمنية واستباق أجهزة إنفاذ القانون.

ومن الأهمية بمكان تبيان وتقييم التهديد الذي يطرحه الاحتيال على اختلاف أنواعه (أي الأساليب الإجرامية) وكذلك العوامل التي تؤدي إلى تفاقمه والجهات المتورطة فيه، من أجل مكافحة هذا التهديد المتعدد الأوجه. ولكن بسبب تردد الضحايا في الإبلاغ عنه، هناك تقصير كبير في إبلاغ أجهزة إنفاذ القانون عن الاحتيال المالي، ما يؤدي على نحو شبه مؤكد إلى إساءة تقدير نطاق هذه الجريمة وتبعاتها الفعلية.

وبالإضافة إلى ذلك، عندما تتوفر معلومات وبحوث عن الاحتيال المالي، فإنها غالبا ما تتمحور حول أساليب إجرامية، بينما تندر المعارف المتعلقة بمختلف سمات مرتكبي جرائم الاحتيال، والأهم من ذلك "كيفية تنظيم الاحتيال". ومن الواضح أن الاحتيال المالي يتطلب درجات متفاوتة من تعاون الجناة فيما بينهم ولكن ينبغي تعزيز فهم طبيعة الجرائم ونطاق تلاقيها.

وهذا التقرير الذي يقيّم المعلومات المتاحة للإنتربول يهدف إلى توفير تقييم عن الاتجاهات في مجال الاحتيال المالي في العالم وكيف تبدو على الصعيدين الإقليمي والعالمي، وماهية الجهات الفاعلة مصدر التهديد، من أجل وضع استراتيجيات فعالة من موقع المطلع لاتخاذ إجراءات جماعية ضد الأفراد والجماعات الإجرامية المنظمة الضالعة في ارتكاب جرائم احتيال مالي.

المنهجية

أُعد تقييم الإنتربول عن الاحتيال المالي في العالم استنادا إلى منهجية جامعة لكافة المصادر. واستُمدت معظم البيانات التي جرى تحليلها من المصادر التي يحوزها الإنتربول، ولا سيما نشراته وتعاميمه التي تتناول جرائم متصلة بالاحتيال المالي، وإسهامات مباشرة قدمتها البلدان الأعضاء والجهات الشريكة للمنظمة، ورسائل عن شؤون ميدانية وردت من البلدان الأعضاء، والردود على استبياني الإنتربول عن اتجاهات الجريمة في العالم لعامي 2022 و2024 المتعلقين بالاحتيال المالي. واستُكملت هذه البيانات عند الاقتضاء بوثائق من مصادر مفتوحة أصدرها شركاء دوليون في القطاعين العام والخاص.

إطار التحليل

في هذا التقرير، يُفهَم الاحتيال المالي كفكرة من وجهة نظر ميدانية ومتصلة بإنفاذ القانون. ومن هذا المنطلق، يشير هذا التقرير إلى الاحتيال المالي كمصطلح شامل لمجموعة واسعة من "الأنشطة غير المشروعة الهادفة إلى تحقيق ربح مالي وفق إجراءات مضلّلة وعلى حساب فرد أو كيان ما"[1].

وبناء على وجهة النظر هذه، يتفاعل في إطار الاحتيال المالي عنصران رئيسيان: الغاية (تحقيق مكاسب مالية) والوسيلة (التضليل بمختلف أشكاله) ويؤدي تلاقيهما الفعلي إلى تحقيق فوائد أو أرباح غير مشروعة تلحق الضرر بالضحايا. لذا، تواجه أجهزة إنفاذ القانون أنماط احتيال مالي دينامية تتغير بتغير البيئة الاجتماعية، والاقتصادية، والتكنولوجية، والقانونية.

1 يركز هذا التقييم على الاحتيال المالي المرتكب ضد الأفراد والكيانات الخاصة ويستثني بالتالي الاحتيال المرتكب ضد الحكومات أو الإدارات العامة.

أساليب ارتكاب جريمة الاحتيال المالية

الاحتيال بانتحال الشخصية

ينتحل الجاني صفة شخص أو مؤسسة تقيم الضحية معها، أو قد تقيم، علاقة فعلية قائمة مسبقا، شخصية أو رسمية أو تجارية. وعلى سبيل المثال، قد ينتحل الجاني صفة مصلحة الضرائب أو جهاز شرطة، أو مقدم خدمات تستعين الضحية به، أو أحد معارفها غير المقرّبين. ويعتمد منتحلو الشخصية في العادة على إثارة الخوف أو القلق لخداع ضحاياهم.

الاحتيال بإصدار أوامر زائفة لتحويل الأموال (BEC)[2]

هو شكل متزايد الانتشار من أشكال الاحتيال المتصل بانتحال الشخصية يستخدم المحتالون في إطاره تقنيات الهندسة الاجتماعية لاستهداف الشركات من خلال التسلل إلى حسابات البريد الإلكتروني وانتحال صفة مسؤولين تنفيذيين ومحامي أعمال تجارية لخداع الموظفين ودفعهم إلى تحويل الأموال إلى حسابات تعود لهم، ثم يسارعون إلى غسل هذه الأموال. فالمجرمون، الذين يعملون أحيانا انطلاقا من مراكز احتيال، قادرون على شنّ عمليات انتحال شخصية على نطاق واسع تستهدف ملايين الشركات والأفراد عن طريق البريد الإلكتروني، والرسائل النصية، ووسائل التواصل الاجتماعي، والاتصالات الهاتفية الآلية.

الاحتيال في مجال الاستثمار

ينطوي على خداع الناس لاستثمار الأموال في مشاريع وهمية أو مضللة، الأمر الذي يُلحق بالضحايا خسائر مالية كبيرة. ويمثل هذا الأسلوب الإجرامي تهديدا خطيرا لأن الضحايا غالبا ما يتعرضون لأكبر خسائر ممكنة مقارنة بسائر أنماط الاحتيال ضد الأفراد. ويستخدم المحتالون مختلف التكتيكات المضللة، بما في ذلك إعطاء وعود بكسب عائدات مرتفعة، وتوفير معلومات مغلوطة عن الاستثمارات، وتنمية شعور بالحاجة الملحّة. وكثيرا ما تعتمد مخططات الاحتيال في مجال الاستثمار نماذج عمل مثل مخططات هرمية أو مخططات بونزي، التي توفر للمحتالين قاعدة أوسع من الضحايا، وتحافظ بالتالي على تدفق الاستثمارات وزيادة الأرباح الإجرامية. وكثيرا ما يستهدف المحتالون الضحايا أو المستثمرين المحتملين عبر وسائل التواصل الاجتماعي، ومواقع الويب أو التطبيقات الاحتيالية، وحملات التسويق عن بُعد (يُنفذ معظمها انطلاق من مراكز اتصالات أو عبر بيع إيرادات مالية تتسم بطابع المضاربة أو بدون قيمة) أو بالحضور شخصيا. ويبثُّ المحتالون أساليب الاتصالات بطريقة فعالة في مختلف مراحل مخطط الاحتيال في مجال الاستثمار. وعادة ما تتبنى الجماعات أو الشبكات الإجرامية المتورطة في هذا النوع من الاحتيال أساليب تنتحل من خلالها صفة كيان تجاري مشروع لارتكاب جرائمها. وقد أدى ارتفاع قيمة العملة المشفّرة إلى إيجاد فرص جديدة لممارسة هذا الاحتيال. والتلاعب بالسوق واستمالة الأشخاص لتحقيق مكاسب مالية هما جزء من التقنيات المستخدمة لارتكاب الاحتيال في مجال الاستثمار في العملة المشفّرة. ويستخدم المحتالون منصات استثمار مزيفة وآلية "سحب البساط" لإقناع الضحايا ثم الاحتيال عليهم في مرحلة لاحقة.

RUG PULL

في عام 2023، كشف الإنتربول آلية "سحب البساط" (RUG PULL) بوصفها إحدى الممارسات الاحتيالية القائمة على استمالة الضحايا لأغراض الاحتيال المالي. ويتمثل الأسلوب الإجرامي في تخلي معدّي مشاريع تتعلق بالعملات المشفّرة بشكل مفاجىء عنها، ما يتسبب في خسارة المستثمرين لأموالهم.[3]

2 مع أن هذا الاحتيال هو عبارة عن نمط فرعي من أنماط انتحال الشخصية، جرى تقييم BEC بشكل مستقل في هذا التقرير بسبب نطاق/تواتره في جميع المناطق.

3 الإنتربول، "مصادرة 300 مليون دولار أمريكي واعتقال 3,500 مشتبه فيه في عملية دولية لمكافحة الجريمة المالية" 19 كانون الأول/ديسمبر 2023، https://www.interpol.int/ar/1/1/2023/300-500-3

من بين الأساليب الإجرامية الكثيرة التي تستخدم لارتكاب الاحتيال المالي، اكتشف الإنتربول أن انتحال الشخصية والاحتيال في مجال الاستثمار والاحتيال الرومانسي والاحتيال عن طريق الدفع المسبق والاحتيال المتصل بالهوية هي أكثر التهديدات انتشارا في العالم.

الاحتيال المتصل بالهوية

يشير إلى الحصول على معلومات شخصية عن أحد الأفراد واستخدامها دون إذنه (اسم المستخدم وكلمات السر، ومعلومات بطاقة الائتمان، والبيانات البيومترية، وغير ذلك) بهدف الحصول على مكاسب مالية غير مشروعة. ويمكن للمحتالين في هذا المجال الاطلاع على المعلومات الشخصية من خلال أساليب الهندسة الاجتماعية (مثل التصيد، والاحتيال عبر الرسائل النصية، والاحتيال عبر الهاتف، وانتحال البريد الإلكتروني، وغير ذلك)، والتسلل إلى المنظومة (من خلال استخدام برمجيات خبيثة أو أساليب قرصنة)، وسرقة الممتلكات المادية. ويضم الاحتيال المتصل بالهوية بالتالي عنصرين: عامل مساعد، من جهة، يشير إلى التقنية المستخدمة للحصول على بيانات شخصية تهدف إلى تحقيق مكاسب مالية غير مشروعة، ومن جهة أخرى، استخدام هذه البيانات لهذه الأغراض[4]. ويمكن أن يرتكب الجناة هذا النوع من الاحتيال من دون مشاركة الضحية التي سرقت هويتها مشاركة مباشرة. وبالإضافة إلى سرقة الأموال، غالبا ما يبيع المحتالون معلومات شخصية مغلوطة في الأسواق الإجرامية على الإنترنت. ويمكن أن يستغل المجرمون هذه المعلومات الشخصية للاحتيال المتصل بالهوية، ومعاودة إيذاء الضحايا، وتسهيل استخدام تقنيات مضللة في أنماط احتيالية أخرى مثل الاحتيال الرومانسي.

الاحتيال عن طريق الدفع المسبق

أحد أكثر أنماط الاحتيال تفشّيا، وهو ينطوي على صفقة مالية تتعلق بمنتجات أو خدمات مزيفة. وقد يستخدم مرتكبوه مواقع إلكترونية تجارية على الإنترنت، أو منصات وسائل التواصل الاجتماعي، أو وسائل أخرى للترويج لبيع السلع وتقديم الخدمات التي عليها طلب، وذلك بأسعار أقل من سعرها في السوق. ويُطلب الدفع مقدما قبل استلام أيّ منتج أو توفير أيّ خدمة، قد لا تكون متوفرة أو لا قد لا تستوفي إلى حد بعيد معايير تسويقها.

الاحتيال الرومانسي

نمط احتيال يرتكبه المجرمون الذين يقيمون "علاقة" من الثقة و/أو علاقة حميمة مع الضحايا، وغالبا ما يبدأ ذلك من خلال وسائل التواصل الاجتماعي، وتطبيقات المواعدة، ومنصات الرسائل. وفي نهاية المطاف، يتلاعب الجاني بالضحايا، غالبا لعدة مرات، بدافع تحقيق مكاسب مالية، ما يسبب ضررا عاطفيا وماليا للضحية.

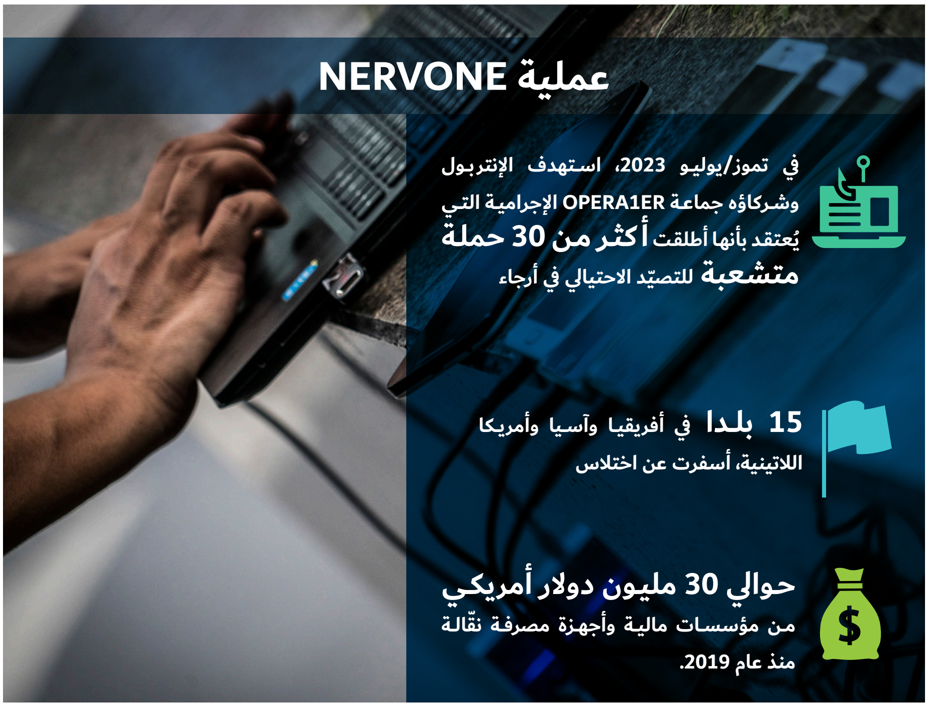

4 يركز تقييم الاحتيال المتصل بالهوية فيما يلي على التهديد الذي يطرحه التصيد الاحتيالي وسائر تقنيات الهندسة الاجتماعية والتسلل.

بيانات الإنتربول والاتجاهات على صعيد الاحتيال المالي

ووفقا لتقرير الإنتربول عن اتجاهات الجريمة في العالم لعام 2022، يشكل الاحتيال المالي أحد أهم الشواغل من حيث التهديد الذي يطرحه على البلدان الأعضاء في المنظمة. وعند إجراء الدراسة الاستقصائية، أشار أغلب المشاركين فيها من جميع المناطق إلى أنهم يتوقعون تزايد الجرائم المالية، بما فيها عمليات الاحتيال المالي، لا بل تفاقمها في السنوات الثلاث إلى الخمس المقبلة.

وبين عامي 2022 و2023، أصدرت البلدان الأعضاء في الإنتربول 986 من النشرات والتعاميم المتعلقة بالاحتيال، كان 85 في المائة منها عبارة عن نشرات حمراء وتعاميم. وقد أصدرت معظمها بلدان أوروبية، تلتها بلدان من منطقتي آسيا والأمريكتين. وتبلغ نسبة النشرات الحمراء والتعاميم الصادرة عن بلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 8 في المائة من المجموع الكلي، ونسبتها في البلدان أفريقية 2 في المائة، ما يدل على استخدام أقل لمنظومة نشرات الإنتربول وتعاميمه مقارنة ببقية المناطق.

ووفقا لتقارير واردة من بلدان أعضاء في الإنتربول، تنطوي جريمة الاحتيال المالي على مكوّن عبر وطني في معظم الحالات، وضحاياها في أغلب الأحيان هم من الأفراد أكثر منه من كيانات القطاع الخاص. وفي عام 2023 وحده، شارك مركز الإنتربول لمكافحة الجريمة المالية والفساد في 748 قضية احتيال مالي رفعتها بلدان أعضاء، تتعلق بمبلغ 1,2 مليار دولار أمريكي تقريبا. وعلى الصعيد العالمي، شكل الاحتيال بإصدار أوامر زائفة لتحويل الأموال (BEC) والاحتيال في مجال الاستثمار أكثر أنماط الاحتيال المالي المبلّغ عنها للإنتربول تفشّياً، يليهما انتحال الشخصية، والاحتيال عن طريق الدفع المسبق، والاحتيال الرومانسي، والتصيد الاحتيالي. وبالرغم من استشراء الاحتيال المالي في كل أنحاء العالم، يمكن تحديد اتجاهات مختلفة عبر المناطق.

ففي منطقة آسيا[5]، يشكل انتحال الشخصية والاحتيال الرومانسي والتصيد الاحتيالي أكثر أنماط الاحتيال تكرارا. وفي حين أن نصف القضايا التي أبلغت بها بلدان آسيوية في عام 2023 إقليمية المنشأ، لا يُعتبر الاحتيال المالي تهديدا داخليا لأن الإنتربول بيّن أيضا قضايا احتيال بأسلوب BEC ارتُكب انطلاقا من أوروبا والأمريكتين، وعمليات احتيال رومانسي ارتُكبت انطلاقا من أفريقيا واستهدفت جميعها بلدانا آسيوية.

وبالنسبة لحالة أفريقيا[6]، يشكل الاحتيال عن طريق الدفع المسبق أكثر الأنماط إثارة للشواغل، يليه الاحتيال في مجال الاستثمار، ثم الاحتيال بأسلوب BEC، والاحتيال الرومانسي. وكانت حالات الاحتيال التي أبلغت بها البلدان الأفريقية الأعضاء خلال عام 2023 قد ارتكبت انطلاقا من آسيا وأفريقيا وأوروبا.

بيد أن أفريقيا (ولا سيما بلدان غرب أفريقيا، إلى جانب كينيا ونيجيريا وتنزانيا) لا تزال تشكل مصدرا هاما للاحتيال المالي داخل القارة وخارجها، وهو ما أكدته مؤخرا عمليتا Contender و Killerbee اللتان نفذهما الإنتربول.

ويشكل الاحتيال في مجال الاستثمار أكثر أنماط الاحتيال إثارة للشواغل في منطقة أوروبا، يليه الاحتيال بأسلوب BEC والاحتيال الرومانسي والاحتيال باستخدام وسائل الاتصالات. وبالنسبة لمنطقة الأمريكتين، تشكل مخططات التصيد الاحتيالي، وBEC، والاحتيال عن طريق الدفع المسبق شواغل ناشئة على الرغم من استمرار وجود ثغرات هامة على صعيد بيانات الاستخبار تحول دون إجراء تقييم معمق لهذا التهديد في هذه المنطقة.

5 في هذا التقييم، تشمل منطقة آسيا بلدانا من الشرق الأوسط والمحيط الهادئ إلا إذا أُشير إلى خلاف ذلك.

6 بالمثل، تشمل منطقة أفريقيا بلدانا من شمال أفريقيا إلا إذا أُشير إلى خلاف ذلك.

الاتجاهات الناشئة في مجال الاحتيال المالي

الاستفادة من التقدم التكنولوجي

في إطار الاحتيال المالي، تشكّل التكنولوجيا عاملا رئيسيا مساعدا للجماعات الإجرامية. واستخدام الذكاء الاصطناعي، والنماذج اللغوية الكبرى، والعملات المشفّرة، يمكن أن يوسّع نطاق أنماط معينة من الاحتيال المالي بدون استثمار كبير في الأساس.

واستخدام محتوى اصطناعي ولّده الذكاء الاصطناعي، الذي يعرف أيضا باسم "التزييف العميق"، لأغراض الاحتيال على الإنترنت هو اتجاه ناشئ يثير شواغل متزايدة بالنسبة للبلدان الأعضاء. والحاجز الذي يحول دون استخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي وتقنية التزييف العميق يتلاشى شيئا فشيئا لأن التكنولوجيا تصبح أسهل استخداما وأيسر منالا.

ولا تزال أساليب العمل من قبيل الجريمة كخدمة، والتصيد الاحتيالي كخدمة، وبرمجية انتزاع الفدية كخدمة، تسهل إمكانات الوصول إلى الإنترنت أمام مرتكبي جرائم سيبرية جدد وأقل كفاءة على الصعيد التكنولوجي، وتيسّر ارتكاب المزيد من الاحتيال على الإنترنت وتمكّن الجهات الفاعلة مصدر التهديدات من شنّ حملات احتيال أشد تعقيدا دون الحاجة إلى حيازتها مهارات تقنية متقدمة. وتتيح هذه الأساليب تبادل المهارات وتوزيع البرمجيات الإجرامية المعقدة أو البيانات الشخصية المسروقة في الشبكة الخفية أو الشبكة العميقة حيث تتبادل أطراف موثوقة فيما بينها، علنا، البيانات والخدمات والبرمجيات. ويساعد أسلوب الجريمة كخدمة أيضا مجموعات الجريمة المنظمة على تجنيد وتوسيع نطاق شبكتها من ناقلي الأموال. وإلى جانب هذه العناصر، يشكل التنامي السريع لمستخدمي الإنترنت في العالم أجمع أرضية خصبة لتوسيع رقعة الاحتيال المالي عبر المناطق بشكل سريع.

وتؤكد معطيات الإنتربول أن العملات المشفرة ومقدمي الخدمات في هذا المجال يُستخدمان إلى حد بعيد في الاحتيال في مجال الاستثمار والاحتيال الرومانسي، وبدرجة أقل في الاحتيال عن طريق الدفع المسبق والاحتيال باستخدام وسائل الاتصالات. وبينما يُستخدم البيتكوين بشكل شائع في مخططات الاحتيال المالي في أرجاء العالم، أبلغت بلدان أعضاء في أفريقيا، وجنوب شرق آسيا، وشرق آسيا، والمحيط الهادئ عن عملة Thether (التي تُعرف بالرمز USDT) وAltcoins، وأبلغت بلدان أعضاء أوروبية بعملة Etherium. وأفادت تقارير أيضا بأن المحتالين يسيئون توظيف الخدمات التي يوفرها مقدمو خدمات في مجال الأصول الافتراضية من قبيل Binance ومنظومات خدمات الدفع والاستثمار بوسائل افتراضية مثل Skrill وPerfect Money، و Nettller، وAltcoin Trader وLuno Trading، وذلك لتسهيل عمليات الاحتيال المالي بالعملات المشفّرة، ولا سيما في أفريقيا وآسيا وأوروبا. وفي بعض الحالات، أنشأ المجرمون تطبيقا مزيفا في مجال الاستثمار، أو استعانوا بمصادر خارجية لاستحداثه، وذلك كجزء من استراتيجياتهم المضللة. وأفيد أيضا بأن المجرمين نصبوا منصات استثمارية وهمية تحاكي شركات أو خدمات استثمارية حسنة السمعة. ويتلاعب المجرمون بالأنشطة التجارية ويعرضون على هذه المنصات المستنسخة أرباحا مبالغا فيها، ما يوهم بنجاحهم ويشجع الضحايا على استثمار المزيد من الأموال في المخططات الاحتيالية.

وتستفيد الشبكات الإجرامية إلى حد بعيد من تقنيات التزييف العميق والنماذج اللغوية الكبرى. وحصلت حالات حديثة في البلدان الأعضاء تتعلق بإعداد صور عبر تقنية التزييف العميق لفتح حسابات مصرفية على الإنترنت بهدف توسيع نطاق شبكات ناقلي الأموال. وبينما استُخدمت النماذج اللغوية الكبرى لأغراض التحايل في مجال الاستثمار والوظائف في منتديات إلكترونية مثل واتسآب أو تيليغرام، تجدر الإشارة إلى أن التكنولوجيا المستخدمة في كل من هذه الحالات كانت بدائية نسبيا، ولكنها بيّنت قدرة هائلة على التطور.

الاحتيال المالي والإجرام القسري

بيّنت البحوث والتحليلات التي أجراها الإنتربول اتجاها ينطوي على الاتجار بالبشر لأغراض الاحتيال القسري على الإنترنت. ويشير هذا التوجه إلى أسلوب إجرامي يتعلق، من جهة، بالضحايا (ألف) - الذين يُتّجر بهم ويُرغمون على الاحتيال على الإنترنت فيما يُعرف باسم مراكز أو مجمعات اتصالات احتيالية، ومن جهة أخرى، بالضحايا (باء) - الذين يحتال عليهم ضحايا الاتجار (ألف) بمبالغ مالية كبيرة. وفي إطار عمليتي STORM MAKERS I و STORM MAKERS II، كشفت وحدة الإنتربول لمكافحة تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر (HTSM) أنشطة اتجار بالبشر واسعة النطاق على الإنترنت تمارسها مجموعات إجرامية آسيوية من أجل ممارسة الاحتيال القسري على الإنترنت في عدة بلدان في جنوب شرق آسيا[7]. وعلى الرغم من أن ضحايا الاتجار من الأفراد كانوا في الأصل بمعظمهم من الناطقين باللغة الصينية، تطورت بقدر أكبر بفعل انتشار هذا الاتجاه استراتيجيات التجنيد والاحتيال لإدراج ضحايا من سائر أنحاء العالم[8].

عمليتا STORM MAKERS I وSTORM MAKERS II

في عام 2022، خلال عملية STORM MAKERS، بدأت وحدة HTSM تستلم تقارير عن ضحايا اتجار عالقين في مراكز احتيال في جنوب شرق آسيا. وفي عام 2023، أتاحت عملية STORM MAKERS II الرامية إلى كشف وتعطيل منظمات الجريمة المتورطة في الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين، التركيز بشكل فريد على اتجاه الاتجار بالبشر لغرض الاحتيال عبر الإنترنت في جنوب شرق آسيا ومناطق متضررة أخرى.

ولئن كان من المهم الإشارة إلى أن جميع مراكز الاحتيال لا تلجأ إلى ممارسة الإجرام القسري، تدل المعلومات التي أحالتها البلدان الأعضاء الإنتربول مؤخرا على أن مراكز أو مجمّعات الاحتيال التي تستغل ضحايا الاتجار بدأت بالظهور في أرجاء العالم. ففي أمريكا اللاتينية، أفادت البلدان الأعضاء في الإنتربول بأنها كشفت أسلوبا إجراميا مماثلا يُجنَّد في إطاره الضحايا (ألف)، الذين ينحدرون في العادة من المنطقة، عن طريق إعلانات عمل مزيفة، وأحيانا في أماكن عامة. وبمجرد وصولهم إلى المجمّع، تُؤخذ منهم وثائق الهوية ويُرغمون على ممارسة الاحتيال المالي على الإنترنت الذي يأخذ في معظم الأحيان شكل الاحتيال عن طريق الدفع المسبق، والاحتيال باستخدام وسائل الاتصالات، وانتحال الشخصية. وغالبا ما تنطوي هذه المخططات على مبالغ مالية صغيرة نسبيا (تتراوح بين 100 و500 دولار أمريكي)، ولكنها تتكرر على نطاق واسع من خلال منصات وسائل التواصل الاجتماعي والأسواق الإلكترونية. وكون هذه المبالغ صغيرة غالبا ما يثني الضحايا عن الإبلاغ عن الاحتيال، الأمر الذي يحول دون تحديد البنى الإجرامية التي تقف وراء مخططات الاحتيال هذه.

وبالإضافة إلى ذلك، أُبلغ الإنتربول بوجود مراكز احتيال مشابهة في بلدان أفريقية لا تستهدف الأفراد والشركات في منطقة أفريقيا فحسب بل في العالم أجمع أيضا.

وبالنسبة لأوروبا واستنادا إلى الحالات التي أُبلغ الإنتربول بها، أُفيد بأن مراكز الاحتيال كانت ناشطة منذ عام 2010 في البلدان الأوروبية. ومع أن الثغرات الاستخباراتية لا تزال قائمة، ثمة تقارير تشير إلى وجود مراكز احتيال تغذي الاتجار بالبشر في بلدان أوروبا الشرقية حيث يُعتقد بأن هناك مجموعات محلية تتعاون مع منظمات إجرامية أجنبية. وفي هذه الحالات، أُفيد بأن ضحايا الفئة (ألف) أتوا من الشرق الأوسط.

ومع استمرار اتساع رقعة هذا الأسلوب الإجرامي وزيادة تنوع ملفات الضحايا (ألف) واحتجاز ضحايا من آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية في مراكز احتيال، يُرجَّح إلى حد بعيد ازدياد عدد الضحايا المستهدفين (باء). وبالإضافة إلى ذلك، سيؤدي على الأرجح ظهور محتوى مولَّد عن طريق الذكاء الاصطناعي إلى تعزيز نطاق مخططات الاحتيال التي تنفذ من خلال مراكز الاحتيال القائم على الاتجار بالبشر، وإلى زيادة تشعبها وقدراتها، ما يؤدي إلى تفشّي الاحتيال في أرجاء العالم.

7 الإنتربول. عمليات الاحتيال عبر الإنترنت والاتجار بالبشر في جنوب شرق آسيا. 25 تشرين الأول/أكتوبر 2022. صيغة للعموم. الإنتربول – للاستخدام الرسمي فقط.

8 الإنتربول. عمليات الاحتيال عبر الإنترنت والاتجار بالبشر في جنوب شرق آسيا / تحديث 2 – من التهديد الإقليمي إلى التهديد العالمي (صيغة للعموم) 6 تموز/يوليو 2023. الإنتربول – للاستخدام الرسمي فقط.

أساليب مختلطة على صعيد الاحتيال المالي – تفاقم الاحتيال في مجال الاستثمار بالعملات المشفّرة

منذ عام 2022، لم يرصد الإنتربول تصاعدا ملحوظا في عدد عمليات الاحتيال المالي عبر الإنترنت فحسب، بل أيضا في مستوى تشعبها ودرجة احترافها. وسرعان ما أصبح أحد هذه الاتجاهات، المعروف باسم "تسمين الخنزير قبل الذبح"[9]، مصدر قلق كبير لأجهزة إنفاذ القانون، إذ إن الضحايا في جميع أنحاء العالم خسروا الملايين بسبب حنكة الجناة. وهذا النمط هو أسلوب احتيال مالي مختلط يجمع بين الاحتيال الرومانسي والاحتيال في مجال الاستثمار في العملات المشفّرة يتلاعب في إطاره المجرمون بالمبادلات التجارية الخاصة بهذه العملات ويعرضون أرباحا مبالغا فيها لحث الضحايا على استثمار المزيد من المال في مخططات احتيالية.

ويبدأ الاحتيال في مجال الاستثمار بالعملات المشفّرة في غالب الأحيان بعملية احتيال رومانسي يستهدف فيها الجناة المتمرسون الضحايا عن طريق شبكات التواصل الاجتماعي، وتطبيقات المواعدة، أو حتى في كثير من الأحيان عبر توجيه رسائل إلى أرقام الهواتف مباشرة. ومعاودة إيذاء الضحايا جانب مهم من جوانب هذا النمط الإجرامي. فهي لا تؤدي إلى تفاقم الضرر المالي فحسب، بل تزيد أيضا من حدّة الصدمة النفسية والعاطفية التي عاشها الضحايا. وهذا الأسلوب الإجرامي بعيدا عن تبعاته المالية المباشرة يطرح تحديات كبيرة بسبب اتساع رقعته على الصعيد الدولي واستخدام العملات المشفرة.

مراحل نمط الاحتيال في مجال الاستثمار بالعملات المشفّرة (المصدر: تقرير الإنتربول 2023 عن اتجاهات الجريمة في العالم)[10]

وتبين البحوث التي أجراها الإنتربول مؤخرا اتساع الرقعة الجغرافية لهذا الاتجاه. وثمة أدلة على أن هذا الاتجاه يمتد على باطّراد إلى ما هو أبعد من مركزه الأصلي في جنوب شرق آسيا، ويتكرر في مناطق أخرى مثل أفريقيا وأمريكا اللاتينية، حيث نشأت مراكز اتصال مماثلة للمراكز المقامة في جنوب شرق آسيا. وتؤكد المعلومات التي يحوزها الإنتربول أن عصابات الجريمة المنظمة الآسيوية تجنّد الشبان، ولا سيما الطلاب، للقيام بعمليات احتيال على الإنترنت انطلاقا من مراكز الاتصالات في الجنوب الأفريقي. وهؤلاء المجرمون يغرّرون بالضحايا الذين يقيمون بشكل رئيسي في أمريكا الشمالية، وذلك للاستثمار في مخططات الاحتيال بالعملات المشفّرة. ويتوقع الإنتربول أن تتفاقم هذه المخططات على الإنترنت في المستقبل القريب، بما فيها الاحتيال الرومانسي والاحتيال في مجال الاستثمار في العملات المشفرة، لأن ظهور أسلوب العمل المختلط هذا سيزيد أنماط هذا الاحتيال تعقيدا.

9 يفضل الإنتربول عدم استخدام هذا المصطلح للإشارة إلى هذا الأسلوب في الاحتيال المالي احتراما للضحايا وبسبب حساسيات ممكنة أخرى.

10 الإنتربول، تقرير الإنتربول 2023 عن اتجاهات الجريمة في العالم، تشرين الثاني/نوفمبر 2023، الصفحة 19.

الاتجاهات الإقليمية في مجال الاحتيال المالي

عملية DELILAH وعملية FALCON II وعمليتا AFRICA CYBER SURGE I & II وعملية CONTENDER

في الفترة بين عامي 2022 و2023، نفّذ الإنتربول العديد من العمليات في جميع أنحاء القارة الأفريقية. ومنها عملية Delilah وعملية Falcon II وعمليتا Africa Cyber Surge I & II وعملية Contender، التي استهدفت المجموعات والجهات الإجرامية الضالعة في جرائم الاحتيال بإصدار أوامر زائفة لتحويل الأموال (BEC)، والاحتيال الرومانسي والاحتيال في مجال العملات المشفرة والتصيد الاحتيالي وغيرها من الجرائم السيبرية.[11]

أفريقيا

تحوّل القطاع المالي في أفريقيا إلى الرقمنة بسرعة وأصبحت المنطقة في طليعة الجهات في العالم التي تستخدم الخدمات المصرفية والمعاملات المالية بالأجهزة المحمولة. وقد منح هذا الواقع المجرمين العديد من الفرص لارتكاب عمليات احتيال مالي.

ووفقا لتقرير الإنتربول لعام 2023 المتعلق بتقييم التهديدات السيبرية في أفريقيا، تشكل جرائم الاحتيال بإصدار أوامر زائفة لتحويل الأموال (BEC) والتصيد الاحتيالي وسائر جرائم الاحتيال الإلكتروني مصدر قلق متفاقم في أفريقيا بسبب الانتقال السريع إلى اقتصاد رقمي بصورة متزايدة[12]. واتساع نطاق الوصول إلى الإنترنت واقترانه بمستويات ضعيفة من الإلمام بالتكنولوجيا الرقمية يجعلان العديد من الأفارقة أهدافا سهلة للمحتالين والمجرمين السيبريين.

وتبقى جرائم BEC من أكثر الاتجاهات انتشارا في أفريقيا، مما يتسبب في خسائر مالية كبيرة للأفراد والشركات. وقد تبين أن العديد من الجهات الضالعة في هذا الشكل من الجريمة تقع في غرب أفريقيا، ولكن غالبا ما يكون ضحاياها في بلدان أخرى. ولهؤلاء المجرمين في كثير من الأحيان صلات بشبكات إجرامية أكبر في جميع أنحاء العالم، ما يسمح لهم باستهداف أعداد كبيرة من الضحايا على نطاق عالمي.

وتشمل جرائم الاحتيال عبر الإنترنت طائفة واسعة من الأنشطة الاحتيالية في المجال الرقمي. ومن بين أكثر هذه الأنشطة شيوعا عمليات الاحتيال عبر الدفع المسبق دون تسليم البضاعة، والاحتيال في مجال التجارة الإلكترونية، والاحتيال الرومانسي، والاحتيال في مجال الدعم التقني والعملات المشفرة (الاستثمار)، وقد أصبحت منتشرة على نحو متزايد في المنطقة الأفريقية.

ومن المثير للقلق أيضا تزايد الاحتيال في مجال الاستثمار المختلط بالعملات الافتراضية في أفريقيا. وقد كُشفت في غرب أفريقيا والجنوب الأفريقي حالات من هذا النمط من أنماط الاحتيال المتمثل في استهداف الضحايا في بلدان أخرى خارج القارة.

وأصبحت الجريمة السيبرية كخدمة (CaaS) اتجاها يتسع نطاقه بشكل متزايد في أفريقيا. فقد أفسحت المجال أمام مجرمين جدد أقل خبرة بالتكنولوجيا الحديثة، وسهلت الأنشطة الخبيثة التي يرتكبها المجرمون السيبريون من خلال تمكينهم من تنفيذ اعتداءات معقدة دون الحاجة إلى مهارات تقنية متطورة.

وتشير معلومات الإنتربول إلى أن بعض المجموعات الإجرامية في غرب أفريقيا تواصل تغلغلها على الصعيد الدولي وتثبيت أقدامها بشكل راسخ في بلدان ومناطق في العالم أجمع. وهذه المجموعات الإجرامية المنظمة في غرب أفريقيا، التي تمارس أنشطة إجرامية متعددة، تُعرف بأنها ضالعة في الاحتيال المالي على الإنترنت ولديها مهارات واسعة في هذا المجال، مثل الاحتيال الرومانسي، والاحتيال في مجال الاستثمار، والاحتيال في مجال الرسوم المدفوعة مسبقا، والاحتيال في مجال العملات المشفرة.

11 الإنتربول (إدارة مكافحة الجريمة السيبرية)، AFJOC - العملية المشتركة لمكافحة الجريمة السيبرية في أفريقيا، 2023، https://www.interpol.int/ar/4/6/2/AFJOC (جرت زيارة الموقع في 13 شباط/فبراير 2024).

12 الإنتربول (إدارة مكافحة الجريمة السيبرية)، التقرير المتعلق بتقييم التهديدات السيبرية في أفريقيا لعام 2023: اتجاهات التهديدات السيبرية، آذار/مارس 2023 (جرى الاطلاع على التقرير في 12 شباط/فبراير 2023)

عملية الإنتربول JACKAL

بمشاركة 21 بلدا في العالم، أسفرت عملية الإنتربول Jackal، التي أُطلقت في أيار/مايو 2023 واستهدفت عصابة Black Axe ومجموعات إجرامية منظمة مماثلة في غرب أفريقيا، عن:

اعتقال أكثر من 100 شخص

وأدت العملية أيضا إلى إغلاق أكثر من 200 حساب مصرفي ذي صلة بعائدات الجريمة المالية عبر الإنترنت.

الأمريكتان

تماشيا مع الاتجاهات العالمية، تزايدت إلى حد بعيد في مجمل منطقة الأمريكتين عمليات الاحتيال المالي عبر الإنترنت التي استغل الكثير منها ازدياد الطلب على اللوازم الطبية ونقاط الضعف الأخرى التي زادت الجائحة من حدتها، واستهدفت بشكل خاص المواطنين والشركات في أمريكا الشمالية. وأشار تقرير الإنتربول 2022 عن اتجاهات الجريمة في العالم إلى أن بعض أكثر أنواع الاحتيال شيوعا تمثلت في انتحال الهوية، والاحتيال الرومانسي، والاحتيال في مجالات الدعم التقني والدفع المسبق والاتصالات[13].

وقد تكبد المواطنون والشركات في هذه المنطقة خسائر مالية فادحة بسبب جرائم الاحتيال المالي على الإنترنت. ويُعتقد أن المصدر الأساسي لهذه التهديدات هو أفريقيا وآسيا حيث تنشط مجموعات الجريمة المنظمة مثل رابطات الأخوة الإجرامية في غرب أفريقيا وعصابات الجريمة الآسيوية. كما يطرح ارتفاع الخسائر المالية الناجمة عن الاحتيال المالي تهديدا متزايدا على صعيد غسل الأموال.

وعمليات الاحتيال التي يُذكي نارَها الاتجار بالبشر لا تزال تشكل ظاهرة إجرامية متنامية. وكشفت عملية نسقها الإنتربول، وهي عملية Turquesa V، تهريب مئات الضحايا خارج المنطقة بعد استدراجهم عن طريق تطبيقات المراسلة ومنصات التواصل الاجتماعي، ثم إجبارهم على ارتكاب جرائم احتيال، لا سيما الاحتيال في مجال الاستثمار انطلاقا من مراكز تسويق هاتفية تديرها عصابات إجرامية آسيوية في جنوب شرق آسيا[14].

وثمة أدلة تبرز أن عصابات الجريمة في أمريكا اللاتينية ضالعة أيضا في جرائم الاحتيال المالي، وهو اتجاه يرجح أن يكون قد شهد طفرة كبيرة في أعقاب تفشي جائحة كوفيد-19. وهذه المجموعات الإجرامية مرتبطة تاريخيا بجرائم الاتجار بالمخدرات والأسلحة وغسل الأموال والاختطاف ونشوب فصول من العنف الإجرامي الشديد على الصعيدين الوطني والإقليمي.

ويجعل بعض مقدمو الخدمات الإجرامية عمليات الاحتيال بسيطة نسبيا ومنخفضة المخاطر ومربحة. أما التكنولوجيا والأدوات الرقمية فتوسِّعان نطاق هذه العمليات، وتكفلان عدم الكشف عن هوية المجرمين، وتسهّلان غسل العائدات الإجرامية. ولهذه الأسباب، من المرجح أن يقدِم المزيد من المنظمات الإجرامية على عمليات احتيال مالي جديدة.

13 الإنتربول، تقرير الإنتربول 2022 عن اتجاهات الجريمة في العالم، تشرين الأول/أكتوبر 2022.

14 الإنتربول، الأمريكتان: اعتقال 257 شخصا يُشتبه في تورطهم في تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر، 11 كانون الأول/ديسمبر 2023، https://www.interpol.int/ar/1/1/2023/257

عملية HAECHI IV

في كانون الأول/ديسمبر 2023، نفذ الإنتربول عملية شرطية عابرة للقارات استهدفت جرائم الاحتيال عبر الإنترنت وجرائم سيبرية أخرى (الاحتيال الرومانسي، والاحتيال في مجال الاستثمار، والاحتيال بإصدار أوامر زائفة لتحويل الأموال (BEC)، والاحتيال في مجال التجارة الإلكترونية، والتصيد الاحتيالي عبر الهاتف، والابتزاز الجنسي عبر الإنترنت، وغسل الأموال المرتبط بالمقامرة عبر الإنترنت)، وأسفرت عن اعتقال قرابة 3,500 شخص ومصادرة أصول تقدر قيمتها بمبلغ 300 مليون دولار أمريكي في 34 بلدا في أفريقيا والأمريكيتين وآسيا وأوروبا وأوقيانيا.

وأتاحت العملية أيضا لفت انتباه البلدان الأعضاء إلى أسلوب احتيال جديد في مجال العملات المشفرة يدعى تقنية "سحب البساط" (rug pull) أو الانسحاب من مشاريع وهمية (exit fraud)، إذ يقوم مصممو البرمجيات في إطارها بتطوير عملات مشفرة جديدة والترويج لها لدى المستثمرين قبل التخلي عن المشروع بشكل مفاجئ، ما يتسبب في خسارة المستثمرين لأموالهم. وكشفت عملية HAECHI IV أيضا عن الاستخدام المتزايد لتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي وتقنية التزييف العميق (deep fake) من أجل الاحتيال على الضحايا ومضايقتهم وابتزازهم، وبخاصة عن طريق انتحال الهوية والاحتيال الرومانسي وفي مجال الاستثمار.

34 بلدا

300 مليون دولار أمريكي

اعتقال 3,500 شخص

آسيا

يطرح الاحتيال المالي تهديدا سريع التطور في المنطقة. وقد أصبحت البلدان الأعضاء فيها أهدافا رئيسية للاحتيال المالي بحكم موقعها ضمن أسرع الاقتصادات الرقمية نموا في العالم. وقد سرّعت جائحة كوفيد-19 من عجلة رقمنة خدمات وسلوكيات المواطنين والحكومات والشركات في المنطقة الآسيوية. ونتيجة لذلك، تفاقمت جرائم الاحتيال المالي، التي يسهّل الإنترنت ارتكاب معظمها، ومن المتوقع أن تستمر في التفاقم. وكثيرا ما تشير البلدان الأعضاء في المنطقة الآسيوية إلى الاحتيال المالي على أنه اتجاه الجريمة الذي يشكل تهديدا خطيرا جدا.

وكشف الإنتربول مؤخرا مخطط احتيال في مجال الاستثمار بالعملات المشفّرة، وهي شكل من أشكال الاحتيال الرومانسي التقليدية التي تنطوي على الاستثمار في العملات المشفرة. وظهرت عملية الاحتيال هذه لأول مرة في آسيا في عام 2019 وانتشرت خلال جائحة كوفيد-19. وبعد ذلك، أصبحت آسيا مركز ارتباط بدأت فيه المنظمات الإجرامية بإقامة هياكل شبيهة بالشركات في البلدان الفقيرة في المنطقة، وفي بعض الحالات تستغلن ضحايا الاتجار بالبشر للضلوع في هذه الأنشطة الاحتيالية. وتشير البحوث إلى أن هذا الأسلوب الإجرامي ينتشر بسرعة في بلدان أخرى خارج آسيا.

وثمة شكل آخر من أشكال الاحتيال تفاقم في السنوات الأخيرة في آسيا، وهو الاحتيال باستخدام وسائل الاتصالات حيث يستخدم المجرمون الخطوط الهاتفية المحلية والدولية انطلاقا من أوكارهم في بعض البلدان المنطقة لانتحال صفة أفراد أجهزة إنفاذ القانون أو موظفي المصارف لخداع ضحاياهم وحملهم على الكشف عن معلومات الاستخدام السرية الخاصة ببطاقات ائتمانهم أو حساباتهم المصرفية أو على تسليم مبالغ ضخمة من الأموال.

ووفقا لتقرير الإنتربول عن تقييم التهديدات السيبرية في رابطة أمم جنوب شرق آسيا لعام 2021، تشكل جرائم BEC والتصيد الاحتيالي والاحتيال في مجال التجارة الإلكترونية بعض اتجاهات الجريمة التي لا تزال تطرح تهديدا خطيرا للغاية على البلدان الأعضاء في المنطقة. ويتوقع الإنتربول أن تواصل هذه الاتجاهات منحاها التصاعدي في السنوات القليلة المقبلة.[15] وتشير المعطيات الواردة من جنوب شرق آسيا إلى أن جرائم الاحتيال ألحقت بأحد البلدان الأعضاء خسارة تفوق 500 مليون دولار أمريكي في عام 2023، نسبة أكثر من 30 في المائة منها ناجمة عن الاحتيال في مجال الاستثمار.[16]

وتكشف البيانات المتاحة لدى الإنتربول أن جميع الفئات العمرية معرضة للاحتيال وأن غالبية الضحايا في المنطقة الآسيوية يتراوح عمرهم بين 30 و49 عاما. ويُستهدف الضحايا أساسا عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي ومنصات المراسلات. ولا يبدى الاحتيال المالي أي بوادر تدل على تباطؤ أو تراجع وتيرته نظرا لاستمرار المحتالين والمجرمين في الاستعانة بالتكنولوجيا.

15 الإنتربول (إدارة مكافحة الجريمة السيبرية)، التقرير المتعلق بتقييم التهديدات السيبرية في منطقة ASEAN لعام 2021: Key Cyberthreat Trends Outlook From The ASEAN Cybercrime Operations Desk, 21 January 2021، https://www.interpol.int/ar/1/1/2021/3 (جرى الاطلاع على التقرير في 13 شباط/فبراير 2024).

16 قوات الشرطة في سنغافورة، Annual Scams and Cybercrime Brief 2023، 18 شباط/فبراير 2024، الصفحة 8.

أوروبا

أفادت البلدان الأوروبية بأن الاحتيال المالي بشكل تهديدا جسيما للأفراد والشركات والمؤسسات العامة في المنطقة. وعلى غرار المناطق الأخرى، اتسع نطاق استخدام المجرمين لأدوات الإنترنت لتنفيذ مخططات الاحتيال المالي بشكل سريع أيضا منذ انتشار الجائحة. وهناك مؤشرات تدل على أن الاحتيال عبر الإنترنت يمثل أكثر من 80 في المائة من عمليات الاحتيال المبلَّغ عنها في بعض البلدان في المنطقة. وينتشر غسل الأموال المرتبط بعمليات الاحتيال، مع احتمال استغلال أساليب عمل تخضع لضوابط مالية أقل صرامة، ولا سيما استخدام العملات المشفرة لغسل العائدات المالية غير المشروعة.

وتفاقمت جرائم الاحتيال في مجال الاستثمار عبر الإنترنت والتصيد الاحتيالي وسائر مخططات الاحتيال المالي عبر الإنترنت، الموجهة ضد أهداف منتقاة بعناية لتحقيق أقصى قدر من الأرباح. ويستهدف المجرمون السيبريون أيضا تطبيقات الهاتف النقال. والاحتيال في مجال الاستثمار وجرائم BEC هما، استنادا إلى المعلومات المتوفرة، أكثر أشكال الاحتيال انتشارا وتسبب أفدح الخسائر المالية في المنطقة[17]. وتطرح عمليات الاحتيال الإلكتروني تهديدات متنامية لأن المحتالين يستهدفون على نحو متزايد الأفراد والشركات والمؤسسات العامة في مختلف أنحاء أوروبا. وغالبا ما تعتمد الشبكات الإجرامية الضالعة في عمليات الاحتيال الإلكترونية هذه أساليب عمل متطورة ومعقدة تجمع عادة بين أشكال مختلفة من الاحتيال.

وفي السنوات الأخيرة، كُشف على نحو متزايد استغلال المحتالين للأزمات الكبرى أو حالات الطوارئ، مثل النزاع في أوكرانيا والزلزال المميت في تركيا[18]. وينتحل المحتالون صفة منظمات حقيقية أو مشاهير ويتظاهرون بجمع الأموال لدعم جهود الإغاثة الإنسانية، ويخدعون بالتالي الضحايا لحملهم على دفع مبالغ مالية عادة في شكل عملات مشفرة.

وتتفاقم أيضا عمليات الاحتيال في مجال الاستثمار بالعملات المشفّرة التي كانت تنفَّذ في الغالب انطلاقا من مراكز تسويق هاتفية في جنوب شرق آسيا. فاستنادا إلى البيانات المتاحة، كُشفت في أوروبا مراكز اتصال مثل تلك التي تديرها عصابات الجريمة المنظمة في جنوب شرق آسيا، وهو أمر يبقى مع ذلك نادرا. وكشفت تحليلات أجراها الإنتربول وجود مجموعات إجرامية منظمة يقودها مواطنون من بلدان في الشرق الأوسط متخصصون في جرائم انتحال الهوية (الاحتيال عبر انتحال صفة المدراء التنفيذيين (CEO fraud)) والاحتيال في مجال العملات المشفرة (Forex)، والاحتيال باستخدام وسائل الاتصالات، والاحتيال الرومانسي، وينشطون غالبا انطلاقا من مراكز اتصال. وثمة أدلة جديدة تشير إلى أن مجموعات الجريمة المنظمة الأوروبية تتعاون مع هذه المجموعات الإجرامية لارتكاب جرائم مالية بأشكال شتى. ويُعتقد أن هذه المراكز توجد – على أقل تقدير – في أوروبا الشرقية وعلى الأرجح في بعض البلدان الأفريقية.

ومع ذلك، يبقى التهديد الرئيسي الذي تطرحه عمليات الاحتيال الإلكتروني، لا سيما الاحتيال في مجال الاستثمار وانتحال الهوية والاحتيال الرومانسي، هو ذلك الذي يشكله المجرمون المنفردون والمجموعات الإجرامية التي تنشط انطلاقا من غرب أفريقيا، والتي غالبا ما تنطوي على عنصر أوروبي وشبكة واسعة من الشركاء الذين يسهلون جوانب العملية الاحتيالية على الصعيد الدولي. وحُددت صلات بين عمليات مكافحة الاحتيال في المنطقة والرابطات الأخوية الإجرامية في غرب أفريقيا.

ويعرف المحتالون البروتوكولات المصرفية معرفة جيدة ولديهم القدرة على الوصول إلى شبكة متطورة ومعقدة من ناقلي الأموال مما يجعل من الصعب تتبّع عائدات الاحتيال. كما أن التخلي عن المصارف التقليدية والانتقال إلى المصارف على الإنترنت، والتعامل بالعملات المشفرة، واستخدام تطبيقات تحويل الأموال وبطاقات الهدايا لغسل عائدات الاحتيال، كلها عوامل تجعل من الصعب تحديد مصدر الاحتيال. بيد أن بعض البلدان أشارت إلى أن هذه الأموال المغسولة تنتهي في بعض الأحيان في بلدان أخرى في غرب أفريقيا وجنوب شرق آسيا.

وتشير البيانات المتاحة إلى أن المحتالين والمجرمين السيبريين يستخدمون عادة وسائل التواصل الاجتماعي وتطبيقات المراسلة لاستهداف أفراد من بلدان أوروبية، ذكورا وإناثا تتراوح أعمارهم بين 30 و80 عاما. وغالبا ما يكون ضحايا الاحتيال، ولا سيما في حالات الاحتيال الرومانسي، في وضع هش.

وما يسهل أنشطة المجرمين أيضا توفر عوامل التمكين بشكل متزايد، وتحديدا مجموعة أدوات التصيد الاحتيالي، وأدوات الإدارة والتحكم عن بعد، والاستنساخ الرقمي لبطاقات الائتمان المسروقة، وقواعد البيانات الشخصية، والأدلة المتعلقة بأساليب الاحتيال في منتديات الشبكة الخفية.

ومن المتوقع أن تزداد عمليات الاحتيال الإلكتروني في المستقبل القريب، حيث من المرجح أن يستمر المحتالون والمجرمون السيبريون في الاستعانة بالتكنولوجيا والأدوات الجديدة، بما في ذلك تكنولوجيا التزييف العميق وغيرها من أشكال الذكاء الاصطناعي من أجل خداع المزيد من الضحايا. وسيزيد تطور التكنولوجيا الجديدة من تعقيد التهديدات المتغيرة.

17 EUROPOL, Online Fraud Schemes: A Web of Deceit (IOCTA 2023), 19 December 2023, https://www.europol.europa.eu/publication-events/main-reports/spotlight-report-online-fraud-iocta-2023

18 EUROPOL, Online Fraud Schemes: A Web of Deceit (IOCTA 2023), 19 December 2023, https://www.europol.europa.eu/publication-events/main-reports/spotlight-report-online-fraud-iocta-2023

الاحتيال المالي المنظم

مجموعات الجريمة المنظمة هي جهات فاعلة رئيسية على صعيد التهديدات التي يطرحها عالم الاحتيال المالي. فمواردها، وهياكلها، وطابعها الانتهازي كلها عوامل تجعلها بالغة الخطورة. وعلى الرغم من الافتقار إلى بحوث عن مجموعات الجريمة المنظمة عبر الوطنية الضالعة في أنشطة الاحتيال المالي، تشير بيانات الإنتربول إلى أن شبكات المجرمين هذه قد شدت عضدها بفضل التكنولوجيا والشراكات، ما جعلها جهات تهديد رئيسية في منظومة الاحتيال المالي وخارجها. والواقع أن الإنتربول لاحظ أن الاحتيال المالي وغسل الأموال المتأتية من عائداته لا يرتبطان بالاتجار بالبشر فحسب، بل أيضا بأنشطة إجرامية أخرى مثل الاتجار بالمخدرات، والمنتجات المقلدة، وغيرها من السلع غير المشروعة. وربما يكون هذا التلاقي أو التشابك مرتبطا بإقامة علاقات تعاون بين الجهات الفاعلة الإجرامية.

وفي أغلب الأحيان، تعمل المجموعات الإجرامية الضالعة في الاحتيال المالي على إنشاء شبكات لا تتجاوز الحدود الوطنية فحسب، بل تتجاوز الحدود الإقليمية والقارية أيضا. ويكفل التعاون مع جهات إجرامية شريكة أخرى في الغالب تغطية جوانب أخرى من العمليات الإجرامية. وفيما يلي أمثلة على الأدوار التي يضطلع بها المتعاونون في جرائم الاحتيال المالي:

- **تعيين شركاء من ذوي الكفاءة و/أو المعرفة:** تحديد الأشخاص، بمن فيهم مقدمو الخدمات الإجرامية الذين يتمتعون بمهارات معيّنة (مثل الخبراء في مجال التكنولوجيا، والمستشارين الماليين وغيرهم) للاضطلاع بأدوار حاسمة في العمليات التي ينفذونها، لا سيما وضع مخططات استثمار معقدة.
- **تحديد الأهداف والضحايا:** إجراء بحوث وتحديد الفئات الديموغرافية أو الأهداف التي سيكون من السهل التلاعب بها، أو تبعا للأسلوب الإجرامي المعتمد، شراء قوائم الضحايا المحتملين من الأشخاص الذين لديهم إمكانية الحصول على معلومات عن الأهداف المحتملة.
- **غسل العائدات غير المشروعة:** تحويل عائدات الجريمة وغسلها أمران أساسيان لاستمرار المجموعات الإجرامية في ارتكاب جرائم الاحتيال المالي. ويمكن تحقيق ذلك من خلال التعاون مع أصحاب الشركات المشروعة أو الاستعانة بأشخاص آخرين أو شبكات أخرى تقدم عمليات غسل الأموال كخدمة. وتحوِّل الشبكات الإجرامية العائدات غير المشروعة لجرائم الاحتيال المالي بوتيرة متزايدة ما وراء الحدود المادية والافتراضية باستخدام آليات معقدة لغسل الأموال. وقد وضع الإنتربول آلية لوقف الدفع للحد من غسل ملايين الدولارات المتأتية من الاحتيال المالي (انظر الجدول أدناه).

دراسة حالة I-GRIP

وقعت شركة مقرها في البلد 'ألف' ضحية احتيال عن طريق انتحال الشخصية ارتكبه مجرمون زعموا أنهم المصرف الوطني. وحولت هذه الشركة مبلغ 1,2 مليون يورو إلى حساب في البلد 'باء' ومبلغ 2 مليون يورو إلى حساب آخر في البلد 'جيم'.
واسترعى المكتب المركزي الوطني في البلد 'ألف' انتباه مصرف الضحية وطلب منه وقف الدفع إن أمكن، واتصل بمركز الإنتربول لمكافحة الجريمة المالية والفساد لمزيد من التنسيق مع البلدين 'باء' و'جيم' لوقف جميع المدفوعات والكفّ من تبديد الأموال. وبالتنسيق الوثيق مع المركز المذكور، طلب المكتب المركزي الوطني في كل من البلدين 'باء' و'جيم' من المصارف المستفيدة فيهما أن توقف المدفوعات. وتم استرداد إجمالي الخسارة البالغة 3,2 مليون يورو في غضون يوم واحد وأعيدت إلى الضحية.

وتستثمر مجموعات الجريمة المنظمة بكثافة في التكنولوجيا لإنشاء مواقع إلكترونية مزيفة، وحسابات شخصية على منصات التواصل الاجتماعي، ورسائل تصيّد احتيالي بالبريد الإلكتروني تبدو أنها أصيلة. وبمقدور هذه المجموعات أيضا استحداث أدوات آلية لشن اعتداءات سيبرية واسعة النطاق. وقد أدى ظهور نموذج 'الجريمة السيبرية كخدمة' (CaaS) إلى توسيع نطاق الفرص المتاحة لمجموعات الجريمة المنظمة للتعاون، وبيع الموارد ومشاطرتها. وكما ذُكر سابقا في هذا التقرير، ليس هذا النموذج الإجرامي مجرد مشروع مربح لأصحاب المشاريع الإجرامية فحسب، بل إنه يتيح للمجموعات الإجرامية التي لديها مهارات تقنية أقل الاضطلاع بأنشطة من هذا القبيل.

بنية مجموعات الجريمة المنظمة

رهنا بالأسلوب الإجرامي المستخدم، لا يتطلب الاحتيال المالي بالضرورة التعاون بين المجموعات الإجرامية. بيد أن بعض أشكال الاحتيال عبر الإنترنت الواسعة النطاق من المرجح أن ترتكبها مجموعات أو عصابات الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وعلى الرغم من صعوبة التحقيق في هذه الجرائم، يبدو أن عصابات معروفة تعمل وفقا لبنى هرمية وعن طريق خلايا لا مركزية على حد سواء.

ولاحظ الإنتربول أن عصابات الجريمة المنظمة في غرب أفريقيا أو الرابطات الأخوية تعتمد نموذجا هرميا يؤدي فيه كل عضو دورا محددا ومسؤوليات معيّنة. غير أن بعض المصادر أفادت للإنتربول بأن هذه المنظمات تحاول في كثير من الأحيان إرباك تحقيقات الشرطة باستخدام صفات مضللة لتمييز قادتها. وفيما يتعلق بالرابطات الأخوية في غرب أفريقيا، فقد تتغير أيضا بناها الهرمية باختلاف البلدان.

وتعمل مجموعات أخرى للجريمة المنظمة ضالعة في الاحتيال المالي أيضا بطريقة أكثر لامركزية تتيح لها تقديم خدماتها وفق نموذج 'الجريمة السيبرية كخدمة'. وتكون المجموعات التي تنشط في إطار هذا النموذج أكثر مرونة وعلاقاتها مع نظيراتها قد تكون مؤقتة. ووفقا لتقرير أعده الإنتربول بالتعاون مع شركائه، لوحظ أن هناك مجموعة إجرامية تعمل في إطار هذا النموذج تعرض خدمات غسل أموال على محتالين متخصصين في الاحتيال عبر الإنترنت[19].

وفي إطار هذا التقرير، حدد الإنتربول وشركاؤه عدة منظمات إجرامية معروفة بارتكاب عمليات الاحتيال المالي تنشط انطلاقا من مناطق مختلفة. وتشير البيانات المتوفرة إلى أن عصابات إجرامية من شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وغرب أفريقيا وأوروبا متورطة في أشكال مختلفة من الاحتيال المالي وغسل الأموال. واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات العالمية لارتكاب عمليات احتيال عبر الإنترنت يعني أن هذه المجموعات الإجرامية قادرة على استهداف الضحايا في أيّ بلد في العالم.

آلية الإنتربول العالمية لوقف المدفوعات بسرعة (I-GRIP)

أطلق الإنتربول آلية عالمية لوقف المدفوعات تتيح تسهيل التواصل بين البلدان الأعضاء من أجل اعتراض حركة الأموال غير المشروعة ومساعدة الضحايا على استرداد الأموال التي سرقتها المجموعات الإجرامية في إطار جرائم مالية ارتُكبت عبر الإنترنت. ويعزز التنسيق بين البلدان احتمال اتخاذ إجراءات سريعة وملائمة، ضمن الحدود التي تسمح بها القوانين الوطنية، وذلك قبل إجراء المدفوعات غير المشروعة وسحب الأموال النقدية و/أو نقل الأصول المالية إلى مكان آخر. ومنذ إطلاق آلية I-GRIP في عام 2022، ساعد الإنتربول البلدان الأعضاء على اعتراض أكثر من **500 مليون دولار أمريكي** من العائدات الإجرامية المتأتية من عمليات احتيال عبر الإنترنت.

استنتاجات

يهدف هذا التقرير إلى تقييم بيانات الإنتربول لفهم كيفية تطور اتجاهات الاحتيال المالي، فضلا عن تحديد الاتجاهات التي تشكل أخطر التهديدات على الأفراد والشركات في كل منطقة وعلى الصعيد العالمي. ويبحث التقرير أيضا أوجه التلاقي بين الاحتيال المالي والجرائم الأخرى، وخاصة الاتجار بالبشر وغسل الأموال، وديناميات مجموعات الجريمة المنظمة الضالعة في جرائم الاحتيال المالي.

ووفقا لبيانات الإنتربول، لا يزال الاحتيال في مجال الاستثمار وجرائم BEC من أكثر الأساليب الإجرامية شيوعا على الصعيد العالمي. ورغم أن الاحتيال المالي ينتشر في جميع أنحاء العالم، إلا أن اتجاهات الاحتيال تختلف من منطقة إلى أخرى: وإذا كان انتحال الشخصية والاحتيال الرومانسي هما من أبرز أنواع الاحتيال في آسيا، فإن الاحتيال في مجال الدفع المسبق هو أكثر أنواع الاحتيال انتشارا في أفريقيا، تليه جرائم BEC والاحتيال الرومانسي. وبخصوص أوروبا، تستفحل جرائم BEC والاحتيال بواسطة وسائل الاتصالات والاحتيال الرومانسي. أما في الأمريكتين، فإن التصيد الاحتيالي وجرائم BEC والاحتيال في مجال الدفع المسبق هي أكثر أشكال الاحتيال هيمنة.

وتتوقع البلدان الأعضاء أن تتسع رقعة الاحتيال المالي وأن يزداد حجمه جنبا إلى جنب مع التقدم التكنولوجي واتساع نطاق الخدمات الافتراضية في جميع أنحاء العالم. وقد ظهرت اتجاهات إجرامية جديدة تستند إلى الذكاء الاصطناعي والعملات المشفرة. ويستخدم المحتالون أيضا أساليب "هجينة" تجمع بين عمليات الاحتيال الرومانسي ومخططات الاحتيال في مجال الاستثمار. بيد أن تطور تقنيات الاحتيال الجديدة قلما يشكل عائقا أمام المجرمين الذين لا يخبرون شؤون التكنولوجيا إلا قليلا. وبات مقدمو الخدمات الإجرامية يشكلون عناصر هامة تساعد على ارتكاب جرائم الاحتيال المالي على نطاق واسع، لا سيما في إطار نموذجَي 'الجريمة السيبرية كخدمة' و'غسل الأموال كخدمة'.

وعمليات الاحتيال المالي، لا سيما عمليات الاحتيال عبر الإنترنت التي تتسم بطابعها العالمي والغفل، ترتكبها مجموعات الجريمة المنظمة عبر الوطنية في معظم الأحيان. وفي حين يلزم جمع المزيد من المعلومات لتعزيز فهم ديناميات مجموعات الجريمة المنظمة وإلى أيّ مدى تنخرط في ارتكاب جرائم الاحتيال المالي، تشير المجموعات الإجرامية المحددة في هذا التقرير إلى أن مرتكبي جرائم الاحتيال منظمون على الصعيد العالمي، ويبدو أنهم يتشاطرون خبراتهم ومعارفهم الإجرامية، ويتعاونون على الأرجح من أجل تحقيق أقصى قدر من الفرص والأرباح الإجرامية.

ويواصل الإنتربول تقييم مستوى التهديد الذي يشكله الاحتيال المالي على الصعيدين الإقليمي والعالمي والذي يرتكبه الأفراد والجماعات على حد سواء؛ وتبقى البيانات الواردة من البلدان الـ 196 الأعضاء في المنظمة بالغة الأهمية لإعداد تقييمات دقيقة. وستشكل نتائج هذا التقرير أساسا لاستراتيجية المنظمة الرامية إلى دعم البلدان الأعضاء في مكافحة الاحتيال المالي، كما سيجري تعزيزها لإدراجها في تقييم الإنتربول العالمي لتهديدات الجريمة الذي سيُنشر في تشرين الثاني/نوفمبر 2024.

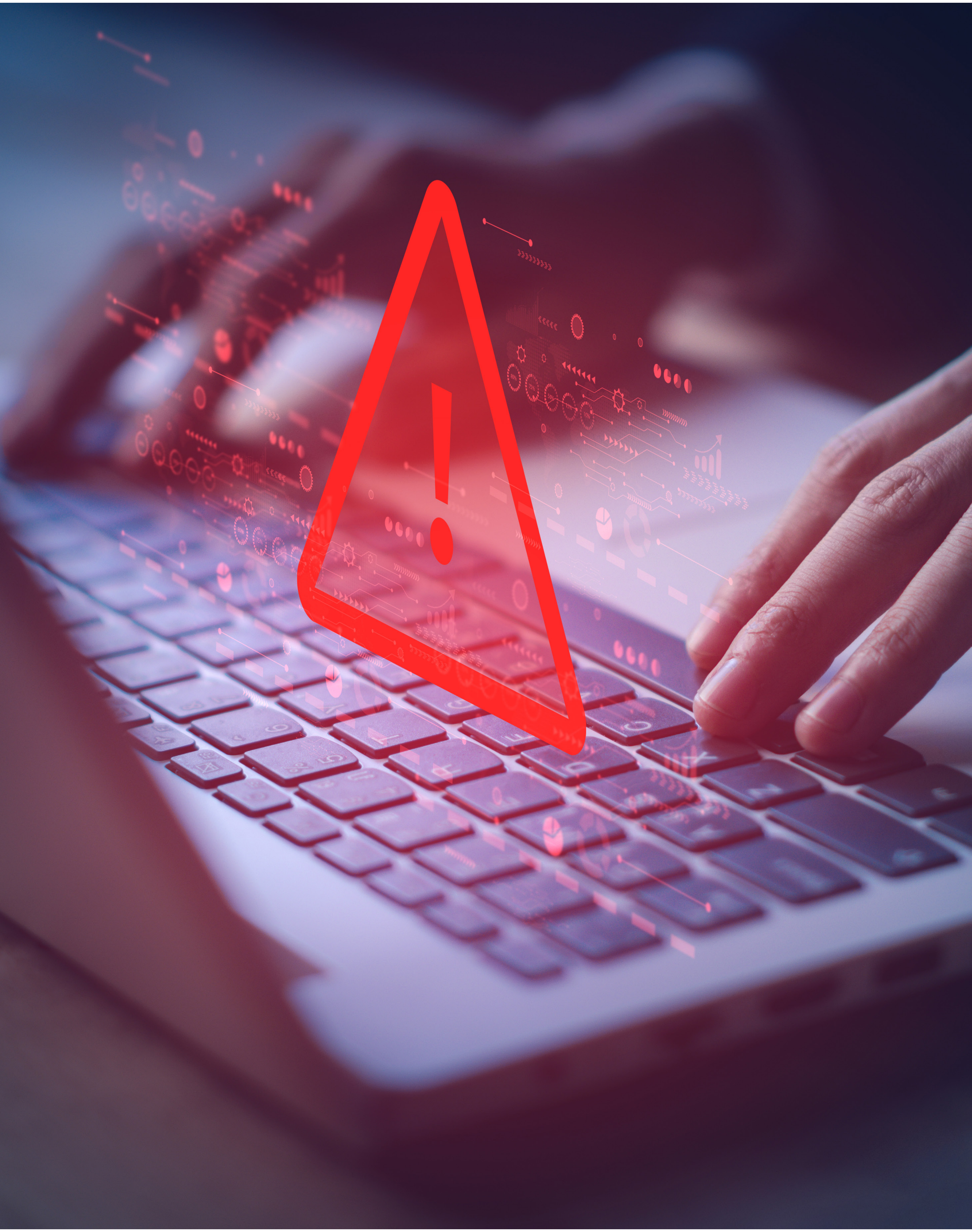

الإنتربول

نبذة عن الإنتربول

يتمثل دور الإنتربول في تمكين أجهزة الشرطة في بلدانه الأعضاء الـ 196 من العمل معا لمكافحة الجريمة عبر الوطنية وجعل العالم أكثر أمانا. ولدى المنظمة قواعد بيانات عالمية تتضمن معلومات شرطية عن المجرمين والجريمة؛ وهي توفر دعما ميدانيا وفي مجال علوم الأدلة الجنائية وخدمات تحليل وتدريبا. وتُوفّر هذه القدرات الشرطية في مختلف أنحاء العالم وتدعم أربعة برامج عالمية هي الجريمة المالية والفساد، ومكافحة الإرهاب، والجريمة السيبرية، والجريمة المنظمة والناشئة.

رؤيتنا: "الوصل بين أجهزة الشرطة لجعل العالم أكثر أمانا"

تتمثل رؤية الإنتربول في إقامة عالم يكون فيه كل موظف من موظفي إنفاذ القانون قادرا، من خلال المنظمة، على التواصل بشكل مأمون وعلى تبادل المعلومات الشرطية الحيوية والوصول إليها كلما وحيثما دعت الحاجة، من أجل ضمان سلامة المواطنين في العالم. ويقدم الإنتربول باستمرار حلولا جديدة ومتطورة لمواجهة التحديات التي تعترض عمل أجهزة الشرطة والأمن على الصعيد العالمي ويشجع على استخدامها.